

المساواة بين الجنسين

كفاح من أجل العدالة
في عالم غير متساوٍ



معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

MERIC

مركز معلومات قراء الشرق الأوسط



المساواة بين الجنسين كفاح من أجل العدالة في عالم غير متساوٍ



معهد الأمم المتحدة لبحوث
التنمية الاجتماعية

رقم الإيداع : 18165/2006

ISBN: 9775981042



معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD) وكالة مستقلة تهتم بالدراسات المتعددة التخصصات حول الأبعاد الاجتماعية للمشاكل المعاصرة التي تؤثر على التنمية. ويصدر المعهد في نشاطه عن اقتناع بأن فهم السياقات الاجتماعية والسياسية أمر محوري في صياغة سياسات التنمية الفعالة. ويحاول المعهد أن يوفر للحكومات، ووكالات التنمية، والمنظمات الشعبية، والدارسين فهماً أفضل لكيفية تأثير سياسات التنمية وعمليات التغيير الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي على مختلف الجماعات الاجتماعية. ويهدف معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، من خلال عمله مع شبكة كثيفة من مراكز الأبحاث الوطنية، إلى دفع البحث الأصيل ودعم القدرات البحثية في البلدان النامية. وتشمل مجالات بحث المعهد الحالية: المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، والديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان، والهويات والنزاع والتلاحم، والسياسة الاجتماعية والتنمية، والتكنولوجيا والأعمال والمجتمع.

UNRISD
Palais des Nations
1211 Geneva 10
Switzerland
Phone: +41 (0)229173020
Fax: +41 (0)229170650
info@unrisd.org
www.unrisd.org



IDRC * CRDI

Sida



تم إنتاج هذا التقرير بمعاونة الاتحاد الأوروبي، وقسم التعاون البحثي في وكالة التنمية الدولية السويدية (سيدا/ساريك)، ومركز البحوث للتنمية الدولية (كندا)، وحكومة هولندا. محتويات هذا المطبوع مسؤولية معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وحده، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر هؤلاء المانحين.



المساواة بين الجنسين كفأاح من أجل العدالة في عالم غير متساوٍ

تمكن إعادة إنتاج اقتباسات قصيرة من هذا المطبوع، فيما عدا الصور، دون تغيير، بدون تصريح، بشرط ذكر المصدر.
يمكن الحصول على حقوق إعادة الإنتاج أو الترجمة من معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.

الأسماء التي استخدمها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في هذا المطبوع، والتي تتسق مع استخدام الأمم المتحدة لها، وكذلك طرح المواد في المطبوع، لا يعبر عن أي رأي للمعهد فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي دولة، أو أراضي، أو مدينة، أو منطقة، أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بتحديد حدودها.

الإخراج الفني والتنفيذ للنسخة العربية
كوميت للتصميم الفني COMET Design Art Center

تم إعداد الترجمة العربية تحت مسؤولية
مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميريكا)
Middle East Readers Information Center

ISBN: 9775981042



قائمة المحتويات

xiii	شكر
xv	مقدمة
xix	نظرة عامة

1	الفصل الأول: بعد بكين: تقدم متفاوت في عالم غير متساوٍ
2	استمرار أوجه عدم المساواة بين الجنسين
8	بيئة سياسة عدم التمكين
8	تقديرات 2000 الرصينة
9	تقرير معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية
9	الاقتصادات الكلية، والرفاه، والمساواة بين الجنسين
10	المرأة والعمل والسياسة الاجتماعية
10	المرأة في السياسة والحياة العامة
10	النوع الاجتماعي، والنزاع المسلح، والبحث عن السلام
11	إعادة النوع الاجتماعي إلى محور الاهتمام
11	النوع الاجتماعي والرجل
12	الأجندات السياسية الحالية ودلالاتها بالنسبة للمساواة بين الجنسين
12	إعادة اكتشاف "الاجتماعي"
13	إصلاحات "الحكم الرشيد" والعجز الديمقراطي
14	تفسيرات متناقضة ومعارضة
16	إقامة روابط بين السياسة الاقتصادية والمساواة بين الجنسين
17	مواجهة الواقع المعقد
18	حركات المرأة: السير على حبل مشدود من أجل التغيير

21	القسم الأول - الاقتصادات الكلية، والرفاه، والمساواة بين الجنسين
----	---

25	الفصل الثاني - التحرير وإزالة القيود التنظيمية: الطريق إلى المساواة بين الجنسين؟
25	التحرير والعولمة
26	سياسات الاقتصاد الكلي الليبرالية الجديدة

26	أساليب "السوق المسيطر عليه"
28	الآثار "الاقتصادية الكلية" للعولمة
30	العائدات، والضرائب، والنفقات العامة
31	التنمية البشرية، والفقر، وتوزيع الدخل
35	الفصل الثالث - التحريض، وأسواق العمل، ومكاسب المرأة: صورة مختلطة
35	التجارة المحررة وتدفق الاستثمارات
35	التأثير على التوظيف
37	نوعية الوظيفة
39	آثار فجوة الأجور بين الجنسين
40	تفسير الفجوات بين الجنسين في الأجور
41	آثار النمو البطيء وعدم الاستقرار الاقتصادي
42	آثار سياسات الاقتصاد الكلي الانكماشية على النوع الاجتماعي
42	الأزمة الاقتصادية، وعدم الاستقرار الاقتصادي، والنوع الاجتماعي
43	التقشف المالي
44	الآثار المتناقضة للعولمة
44	آثار التقشف المالي على النوع الاجتماعي
46	الخصخصة
47	الاندماج الاقتصادي العالمي ومشاركة المرأة في صنع القرار
49	الفصل الرابع - تعزيز مكاسب المرأة: الحاجة إلى أجندة سياسات أوسع
50	المؤشرات والقياس
51	التقدم في رأب الفجوة بين الجنسين في الرفاه
51	اتجاهات فجوة القدرات
52	اتجاهات الفروق بين الجنسين في النفاذ إلى الفرص والموارد
54	اتجاهات التمكين
56	استراتيجيات الاقتصاد الكلي الرامية إلى تحقيق تنمية عادلة بين الجنسين
56	تحسين رفاه المرأة وتقليص عدم المساواة بين الجنسين: هل يكفي النمو الاقتصادي السريع وحده؟
58	المزيد من أدوات السياسة لتحسين المساواة بين الجنسين
63	القسم الثاني - المرأة والعمل والسياسة الاجتماعية
67	الفصل الخامس - تأنيث العمالة وتحولها إلى الشكل غير الرسمي
68	الشمال والجنوب: التقاء وتنافس؟
69	تشغيل النساء في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: الاستمرار والتغير
71	تشغيل المرأة في شرق أوروبا ووسطها: أزمة وانحدار
74	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تعثر التصنيع والتنوع
76	الاقتصاد غير الرسمي
77	في الدول النامية

78.....	المهاجرون من الريف يدخلون الاقتصاد الحضري غير الرسمي
80.....	إدامة الشكل غير الرسمي من العمل ليُتخذ قناعاً على العمل الحقيقي
81.....	عملية التحول إلى الشكل غير الرسمي: التعاقد الخارجي
82.....	التحول إلى الشكل غير الرسمي والتسريح من القطاع العام
83.....	حالة الصين
85.....	منظمات العمالة غير الرسمية
86.....	الحملات والتحالفات الدولية
89.....	الفصل السادس تغيير ظروف الحياة في الريف
90.....	آثار التحرير على الفقر الريفي
93.....	آثار الإصلاح الاقتصادي على النوع الاجتماعي
94.....	الاقتصاد غير المرئي: العمل المنزلي غير المأجور
95.....	زراعة الحيازات الصغيرة في سياق التحرير
97.....	تنوع سبل الرزق الريفية
102.....	النفاذ إلى الموارد: الأرض والائتمان
106.....	التعرف على التغير في العلاقات بين الجنسين
109.....	الفصل السابع - هجرة العاملين عبر الحدود
110.....	تدفقات الهجرة الدولية
110.....	تغيير "أنظمة الهجرة": من الذي يدخل؟
111.....	في أمريكا الشمالية
112.....	في أوروبا
112.....	في الدول الآسيوية
113.....	أنماط دخول العمالة النسائية
113.....	لم شمل الأسرة
114.....	هجرة اللاجئين السياسيين واللاجئين لأسباب إنسانية
115.....	اتجاهات في شرق آسيا وجنوب شرقها
116.....	الهجرة المخالفة
117.....	التهرب
118.....	طبقات أسواق العمل
122.....	عمال الصحة المهاجرون
125.....	الفصل الثامن - البحث عن أجندة سياسة اجتماعية جديدة
128.....	النوع الاجتماعي: "الطرف الصامت"
129.....	تراتب النوع الاجتماعي والتغير المؤسسي
129.....	إصلاحات قطاع الصحة والنوع الاجتماعي
133.....	آثار إصلاح المعاشات على النوع الاجتماعي
135.....	ابتكارات في الحماية الاجتماعية للعمالة غير الرسمية
137.....	التعلم من البرامج المبتكرة
138.....	برامج مكافحة الفقر: تستهدف المرأة رغم غياب النوع الاجتماعي عنها؟

143.....	القسم الثالث - المرأة في السياسة والحياة العامة
147.....	الفصل التاسع - المرأة في المناصب العامة: اتجاه صاعد
149.....	نحو "كتلة حرجة"
149.....	لماذا النساء غائبات ؟
151.....	النظم الانتخابية ودخول المرأة
152.....	الإجراء الإيجابي: زيادة الأعداد
152.....	حصص النساء
153.....	تخصيص المقاعد والدوائر
154.....	الآثار المترتبة على التدابير الإيجابية
155.....	أسطورة عداة الناخب
155.....	وجود المرأة وأدائها في المنصب العام
156.....	المناخ الأيديولوجي المتغير
156.....	الروابط بين الأحزاب والحركات النسائية
157.....	توسيع الأدوار السياسية للمرأة وتغيرها
157.....	النساء في مواقع قيادية
157.....	العمل من خلال المؤتمرات الحزبية واللجان
158.....	حشد النساء في الأحزاب السياسية وعن طريقها
159.....	الأجنحة الحزبية النسائية
160.....	إنشاء أحزاب نسائية
161.....	الحملات العسيرة
161.....	تقليص فجوات التصويت بين الجنسين
162.....	تقييم الفاعلية السياسية للنساء
163.....	تقدم متفاوت
167.....	الفصل العاشر - النساء تحتشدن من أجل إعادة صياغة الديمقراطية
167.....	الحركات النسائية والسياسة النسوية
168.....	انخراط المرأة في عملية المقرطة
169.....	الحركة الارتجاعية: تجربة أوروبا الشرقية
169.....	مفارقات: شمال أفريقيا والشرق الأوسط
169.....	فرض عملية المقرطة: أفريقيا جنوب الصحراء
170.....	النساء تدفعن من أجل التغيير الدستوري
170.....	الاحتشاد من أجل الفوز الانتخابي: نضال 50/50
171.....	رد فعل النساء تجاه الحركات التي تقوم على العقيدة أو الانتماء الإثني
172.....	النساء في احتشاد متعصب
173.....	المواقف التقدمية اجتماعياً
174.....	احتشاد النساء عبر القومي
175.....	حقوق الإنسان بوصفها إطاراً موحداً
176.....	المحكمة الجنائية الدولية
176.....	استقطاب المواقف بشأن الأعمال الجنسية والاتجار غير المشروع فيها

177.....	أمثلة أخرى تثبت عدم شمولية "حقوق الإنسان"
177.....	العدالة الاقتصادية: النشاط النسوي الجديد
181.....	الفصل الحادي عشر - النوع الاجتماعي و"الحكم الرشيد"
181.....	أجندة إصلاح الحكم المعاصرة
182.....	المساواة بين الجنسين، وإصلاح الحكم
183.....	النوع الاجتماعي والمساءلة
183.....	الإصلاح في الوظائف الحكومية
184.....	تجربة الصين
185.....	الآثار الضارة على التعليم والنتائج الخاصة بالصحة
185.....	أدوات تحسين الحساسية تجاه النوع الاجتماعي
186.....	النوع الاجتماعي وأجندة حكم القانون
187.....	التعددية القانونية والمساواة بين الجنسين
189.....	نظام العدالة الرسمي والنوع الاجتماعي
190.....	المؤسسات المكرسة لتمثيل احتياجات المرأة
191.....	التغلب على القيود
193.....	الفصل الثاني عشر - اللامركزية والمساواة بين الجنسين
194.....	انتشار وجود النساء في الحكومة المحلية
195.....	خبرات الدول في الإجراء الإيجابي
195.....	نظم احتجاز المقاعد
196.....	المقاومة من جانب السلطات التقليدية
197.....	تجارب الهند
198.....	تجارب جنوب أفريقيا
199.....	الابتكارات المؤسسية الحساسة تجاه النوع الاجتماعي في الحكومة المحلية
199.....	تمكين أصوات النساء من أن تُسمع
199.....	مراجعات الإنفاق المحلي
200.....	إعداد ميزانية النوع الاجتماعي على المستوى المحلي
201.....	تأثير النساء على صنع القرار المحلي
202.....	التمثيل السياسي: وعد للنساء
205.....	القسم الرابع - النوع الاجتماعي، والنزاعات المسلحة، والبحث عن السلام
209.....	الفصل الثالث عشر - تأثير النزاع على المرأة
210.....	الحرب والمرأة
212.....	أساليب القتال
212.....	المرأة بوصفها ضحية مباشرة للحرب
213.....	حالات الوفاة والفقد
214.....	الترمل

215.....	استهداف الاعتداء الجنسي
216.....	الزواج بالإكراه والاستعباد الجنسي
217.....	جوانب ضعف أخرى مرتبطة بالجنس
218.....	النساء بوصفهن مشاركات في الأعمال العسكرية
219.....	تأثير الحرب على النساء بوصفهن فاعلات اجتماعيات
221.....	التأثير على الصحة والخدمات الصحية
221.....	النزوح والنفى
224.....	النساء والبحث عن السلام
225.....	اتخاذ موقف في أثناء الحرب
226.....	مبادرات السلام غير الرسمية التي قامت بها النساء
227.....	النساء و مفاوضات السلام الرسمية
229.....	المناخ الدولي
233.....	الفصل الرابع عشر - بعد النزاع: المرأة، وبناء السلام، والتنمية
233.....	استمرار العنف وعمليات الاعتداء الجنسي
234.....	تقليص "المساحات" وخيارات الحياة
235.....	التوترات بين النساء
235.....	إمكانات التغيير الإيجابي: فرص خاطفة وحقيقية
236.....	صناعة السلام على أساس النوع الاجتماعي
236.....	السياسات الاقتصادية الكلية والاجتماعية الكلية: الآثار المترتبة على النساء
237.....	تطبيق نهج قائم على النوع الاجتماعي
238.....	الزراعة وإصلاح الأرض
238.....	حيازة الأرض وحقوق المرأة
239.....	تمليك الأرض يميز ضد المرأة
240.....	التوظيف في المناطق الحضرية
241.....	الاقتصاد غير الرسمي
242.....	بيع الجنس من أجل البقاء
242.....	الصحة، والرفاه، والتعليم
243.....	حقوق المرأة والتغيير السياسي بعد الحرب
244.....	انتهاكات حقوق المرأة
245.....	السعي نحو تحقيق العدالة في حالات الاغتصاب والعنف الجنسي خلال فترة الحرب
245.....	إضفاء طابع النوع الاجتماعي على الأطر القانونية الدولية
248.....	عمليات تقصي الحقائق بعد الحرب، والمصالحة، وقصص النساء
248.....	صعوبات التحدث علانية
249.....	سرد قصص الحرب
250.....	النظم "التقليدية" لحل النزاع
250.....	المشاركة المدنية والسياسية
251.....	فرص المشاركة السياسية
252.....	الوجود المرئي لا يكفي

255.....	ملاحظات ختامية
255.....	التحرير الاقتصادي
256.....	احتواء الليبرالية؟
257.....	نحو أجندة سياسات تعدل بين الجنسين

261.....	أوراق مرجعية
265.....	بليوجرافيا

الجدول

2.....	1.1 الوثائق القانونية الدولية والإقليمية الأساسية المهمة بدفع المساواة بين الجنسين (1990 – 2004)
6.....	1.2 تقديرات "النساء المفقودات"
30.....	2.1 التضخم (أسعار المستهلكين، متوسط 10 سنوات)
30.....	2.2 اتجاهات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، متوسط النسبة المئوية للنمو سنوياً (1961 – 1980)
32.....	2.3 اتجاهات عدم المساواة في الدخل في 73 دولة بين خمسينيات وتسعينيات القرن العشرين
37.....	3.1 نصيب المرأة من العمل المأجور في الصناعة، اقتصادات آسيوية مختارة (1991 – 2000)
40.....	3.2 نسبة أجور النساء إلى أجور الرجال في الصناعة (بالنسبة المئوية)، دول مختارة (1990 – 1999)
45.....	3.3 نصيب الفرد من الإنفاق الاجتماعي بالأسعار الدولية الثابتة، متوسطات خمس سنوات (1975 – 1999)
55.....	4.1 التغييرات في مؤشرات المساواة بين الجنسين في الرفاه (1970 – 1999)
5.1	متوسط دخل/مكسب المرأة السنوي كنسبة من مثيله لدى الرجل، حسب المجموعات السنية للعاملين لكل الوقت
72.....	طوال العام من أواسط التسعينيات حتى أواخرها
73.....	5.2 معدلات النشاط ومتوسط نسبة أجر المرأة إلى أجر الرجل، جمهورية التشيك، والمجر، وبولندا
75.....	5.3 معدلات البطالة، دول مختارة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التسعينيات
77.....	5.4 التشغيل غير الرسمي في التشغيل غير الزراعي، حسب النوع الاجتماعي، مناطق مختلفة ودول مختارة (1994-2000)
78.....	5.5 الأجر والعمل الحر في القطاع غير الرسمي، غير الزراعي، حسب النوع الاجتماعي، مناطق مختلفة ودول مختارة (1994 – 2000)
6.1	السكان الناشطون اقتصادياً في الزراعة، والقيمة المضافة الزراعية، والصادرات الزراعية: متوسطات إقليمية
91.....	وأمثلة من بعض الدول (1980-2000)
92.....	6.2 معدلات الفقر والعوز في أمريكا اللاتينية، نسبة من السكان (1980-2002)
98.....	6.3 تشغيل النساء في الإنتاج الزراعي عالي القيمة من أجل التصدير
103.....	6.4 أشكال الحصول على ملكية الأرض حسب النوع الاجتماعي (نسب مئوية)

- 7.1 نسبة المقبولات من النساء كمهاجرات تحت تصنيفات الأسباب الأسرية، والإنسانية، والاقتصادية (1990 - 2000) 113
- 7.2 المستفيدين من لم شمل الأسرة في الاتحاد الأوروبي 114
- 7.3 عدد النساء العاملات المهاجرات حسب الدولة التي خرجوا منها، ونسبة النساء إلى إجمالي عدد المهاجرين من هذه الدولة (1979 - 1996) 116
- 7.4 المهنة، ووضع الهجرة، والدولة التي قدم منها المهاجرون، وعدد المهاجرات العاملات غير الماهرات حسب الدولة المستقبلية ونسبتهن إلى العدد الإجمالي في أوائل الألفية 117
- 7.5 نسبة مشاركة المواطنين والأجانب ونسبة بطالتهم حسب الجنس في دول مختارة من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2001 - 2002 متوسطات 120
- 9.1 الدول التي تحقق "كتلة حرجة" (30% فأكثر) من وجود النساء في الهيئات النيابية الوطنية، أبريل/نيسان 2004 148

الأشكال

- 1.1 نسبة الإناث إلى الذكور في معدلات الالتحاق بالمدارس في الدول المنخفضة الدخل والدول ذات المعدلات الدنيا من الدخل المتوسط (1980-2000) 4
- 1.2 معدلات نشاط المرأة الاقتصادي، متوسطات إقليمية 1980 حتى آخر سنة توفرت بياناتها 5
- 1.3 تواجد المرأة في البرلمانات الوطنية، متوسطات إقليمية (1987-2004) 5
- 1.4 معدلات النوع بين الأحداث ومعدلات الخصوبة في الصين والهند (من أوائل الثمانينيات حتى أوائل القرن الحادي والعشرين) 7
- 2.1 إجمالي الاستثمار الداخلي والخارجي كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت (1970 - 2002) 29
- 4.1 تشغيل المرأة المأجور في القطاع غير الزراعي كنسبة من إجمالي عدد العاملين في هذا القطاع (1990 - 2000) 53
- 5.1 معدلات نشاط المرأة الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول التي تمر بمرحلة تحول (1980 - آخر سنة بياناتها متاحة) 68
- 5.2 معدلات العمل لبعض الوقت في دول منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، كنسبة مئوية من إجمالي التشغيل (2001) 70
- 6.1 القيمة المضافة الزراعية، نسبة النمو السنوية (1970-2001) 92
- 6.2 نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من التجارة العالمية في المنتجات الزراعية (1961 - 2002) 93
- 6.3 معدلات نشاط المرأة الريفي في أمريكا اللاتينية (1980-2000) 94
- 7.1 نوعيات المهاجرين المقبولين في كندا (1990-2000) 111
- 7.2 نوعيات المهاجرين المقبولين في الولايات المتحدة (1990-2000) 112
- 7.3 نسبة المولودين في الخارج والمولودين في الداخل بين سن 25 و 64 من القوة العاملة حسب الجنس في كندا (1996) والولايات المتحدة (2000) 119
- 8.1 نصيب البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية من المساعدة الرسمية للتنمية الموجهة إلى الدول النامية (1975-2002) 126
- 8.2 نصيب البنك الدولي من إجمالي المساعدة الرسمية للتنمية الموجهة للبنية التحتية والخدمات الاجتماعية، مناطق مختارة (1975-2002) 127
- 9.1 النساء في البرلمانات الوطنية وصافي التحاق الإناث بالتعليم الثانوي، 2001 150

9.2	النساء في البرلمانات الوطنية وإجمالي التحاق الإناث بالتعليم الجامعي، 2001.....150
9.3	النساء في البرلمانات الوطنية ومعدل نشاط الإناث الاقتصادي، 2001.....151
9.4	وجود النساء في البرلمانات الوطنية: تغير المتوسطات على أساس مستوى الدخل، (1987-2004).....151
9.5	النساء في البرلمانات الوطنية، المتوسطات على أساس مستوى الدخل والنظام الانتخابي ووجود الحصص، 2004.....153
9.6	نساء في مواقع وزارية وشبه وزارية، وفي البرلمانات الوطنية، متوسط إقليمي، 1998.....157
9.7	المبادئ الوزارية التي تشغلها النساء في العالم، على أساس مستوى الدخل، 1998.....158
9.8	الهيئة الوطنية لحزب العمال على أساس جنس الأعضاء، البرازيل (1981-1999).....160
9.9	قانونية الإجهاض، على أساس مستوى الدخل في الدولة، 2001.....164
12.1	النساء في الحكومة المحلية والبرلمانات الوطنية، 2004.....194
12.2	أفضليات السياسة والاستثمار على أساس النوع الاجتماعي في القرى ذات المواقع القيادية المحتجزة وغير المحتجزة للنساء. أدلة من غرب البنغال وراجاستهان بالهند.....201
12.3	المساواة بين الجنسين في التعليم، والنشاط الاقتصادي، والمشاركة السياسية، 2001.....202
13.1	أنواع النزاعات في العالم (1946-2003).....210
13.2	تقدير توزيع الوفيات الناتجة عن نزاعات عام 2000، على أساس السن والجنس.....213
13.3	تركيب النوع الاجتماعي في جبهة "التحرير الوطني" في السلفادور، على أساس فئة التسريح.....220
13.4	تركيب النوع الاجتماعي في "الاتحاد الثوري الوطني" في جواتيمالا، على أساس فئة التسريح.....220
13.5	بلدان المنشأ الأساسية التي لديها أكبر عدد من السكان الذين تهتم بهم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بناء على الجنس (نهاية 2003).....223
13.6	بلدان المنشأ الأساسية التي لديها أكبر عدد من اللاجئين، بناء على الجنس (نهاية 2003).....223
14.1	نسبة النساء في البرلمانات الوطنية قبل النزاعات وبعدها.....252

الأطُر

1.1	الصحة الجنسية والإنجابية من حقوق الإنسان.....16
3.1	التكنولوجيا العالية والكعب العالي في الاقتصاد العالمي: المرأة، والعمل وهوية الياقات القرمزية.....36
5.1	المرأة خارج سوق العمل في المجر.....74
5.2	كايي في غانا: الفقير يستغل الأشد فقراً.....80
5.3	الأسواق المتعددة المستويات في جنوب الهند ترسخ عدم الأمان.....81
5.4	التعاقد من الباطن والتسعير في صناعة الملابس في الفلبين.....82
5.5	العاملون من المنزل والعاملون أعمالاً حرة.....83
5.6	استراتيجيات المدرسين والعاملين في مجال الصحة للإفادة من كل الظروف في إقليم جنوب غرب الكاميرون.....84
5.7	"حقوق الملكية" ليست الدواء الناجع للاقتصاد غير الرسمي.....87

99.....	العمالة النسائية المؤقتة في الفاكهة في شيلي	6.1
101.....	التنوع وتغير بنى الأسرة المعيشية في الهند	6.2
110.....	"غير شرعي"، "بدون وثائق"، "مخالف"	7.1
121.....	كيف يساعد المهمشون، المسافرون للعمل، في رغد عيش النخبة	7.2
132.....	العاملات في المجال الصحي في العنابر: لقطة من تنزانيا	8.1
136.....	الاتساع بالتغطية لتشمل عمال الخدمة المنزلية	8.2
152.....	أثر اختلاف النظم الانتخابية على النوع الاجتماعي	9.1
154.....	التحديات القانونية أمام انتهاك قانون الحصص في الأرجنتين	9.2
162.....	شيلي: حالة أصوات أكثر منها اقتناع	9.3
164.....	المرأة في السياسة: ما الاختلاف الذي يحققه ذلك؟ تقييم إمبيريكى لحالة قوانين الإجهاض	9.4
187.....	نضال المرأة من أجل الحصول على حقوق المواطنة يقود إلى تحسين التمثيل	11.1
197.....	طرد قائدة نساء راجاستهان	12.1
211.....	بيانات حول النساء اللاتي تأثرن نتيجة النزاع المسلح	13.1
216.....	الاغتصاب بوصفه إحدى أدوات النزاع العشائري في الصومال	13.2
217.....	الأمهات الصغيرات اللاتي تعرضن للاختطاف وأطفالهن الرضع	13.3
228.....	نهاية النزاع في كامبوديا	13.4
234.....	العنف الأسري يزداد بعد الحرب	14.1
237.....	استبعاد النساء من عملية التخطيط في مرحلة ما بعد الحرب	14.2
240.....	النساء تفقدن الأرض: إصلاح الأرض في فترة ما بعد الحرب في أفريقيا وأمريكا اللاتينية	14.3
244.....	القرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن بالأمم المتحدة	14.4
245.....	الحديث حول الاعتداءات الجنسية والاغتصاب	14.5
247.....	محاكمة الجرائم الجنسية في محكمة سيراليون الخاصة التابعة للأمم المتحدة	14.6
249.....	خصائص وأغراض لجان تقصي الحقائق	14.7



شكر

وتانجا دجوريك-كوزمانافيتش، وأنيتا دورايسيمي، ورادا درزجيك، وسوكاري إيكين، وألما إسبينو، وروزاليند إيبين، وجوران فيجيك، وإيفا فودور، ودان جالين، وجاياتي غوش، وميغنا جوهانكورتا، وغاندرا هاردي، وبات هورن، ورادا إيفيكوفيتش، وسيسيل جاكسون، ودو جي، ودينيز كانديوتي، وراتنا كابور، وإليونور كوفمان، وبيريز لافي، ومارنيا لازريج، وتشينج كوان لي، وزونجمين لي، وإلجا لوسياك، وفرانيسيس لوند، ومورين ماكنوتش، ورشيدة مانجو، وأليخاندر ماسولو، وفالنتين موغادام، وسيسونك مسيمانج، وبينافير نوروجي، وسيلستين نيامو-موسيمي، ولي أنه تو باكارد، وإيتو بنج، وديانا بيكوف، ونيكولا بيبر، ونيتيا راو، وريتا ريدي، وتيريسا ساشيت، وكوموديني صامويل، وستيفاني سيجوينو، وأونالينا سيلولوان، وجيتا سين، وسوناندا سين، وكارولين إسرائيل سوريتشيا، وفاتو سو، وسيلك شتاينهيلبر، وراميا سوبراهمانيان، وباولا تيبانديبا، وروزالبا تودارو، ودودزي تسيكاتا، ومارثا والش، وأن وايتهيد، وكيكو ياماناكا، ودوبرافكا زاركوف. استفاد التقرير كثيراً من المشورة الفكرية التي قدمها أعضاء اللجنة الاستشارية: جان بريمان، وديان إلسون، وماريا ديل كارمن فيجو، ومارنيا لازريج، وماكسين مولينو، وجيتا سين، وفاتو سو، وجوليا سزالاي، وبول تيامبي زيليزا. قامت المنظمات التالية بإتاحة سلاسل بياناتها وموادها البحثية: قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان معلومات حول إنشاء جداول عن حقوق المرأة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والحقوق الإنجابية في الفصل الأول. وقام قسم الإحصاءات بمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بتقديم معلومات عن إعداد أشكال الفصل الثالث عشر الذي يدور حول اللاجئين وغيرهم من الأفراد ذوي الصلة. وقام قسم أبحاث السلام

استفاد معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، عند إعداده لهذا التقرير، استفادة كبيرة من المساهمات القيّمة لعدد كبير من الأفراد والمنظمات. وقد أجريت الأبحاث المرجعية حول أربعة موضوعات رئيسية هي: الاقتصاد الكلي والرفاه والمساواة بين الجنسين، والمرأة والعمل والسياسة الاجتماعية، والمرأة والسياسة والمنصب العام، والنوع الاجتماعي والنزاع المسلح والبحث عن السلام. وقد أجريت الأبحاث تحت الإدارة العامة لشاهرا رازافي، بينما تولى تنسيق الدراسات في الموضوعات الأربعة آن زاميت (القسم الأول)، وشاهرا رازافي (القسم الثاني)، وأن ماري جوتز (القسم الثالث) وأورفاشي بوتاليا (القسم الرابع). وقام بكتابة الفصول أورفاشي بوتاليا، وأن ماري جوتز، وماكسين مولينو، ودونا بانكهوستر، ونيكولا بيبر، وشاهرا رازافي، وستيفاني سيجوينو، وأن زاميت. قامت بتحرير التقرير ماجي بلاك، وقامت سوزانا فرانكو بالإشراف على تحليل البيانات وإنشاء الجداول والأشكال الخاصة بالتقرير، وذلك بمعاونة هاني كويفا فيما يتعلق بالقسم الثالث. وقام بالمساعدة في البحث ألساندر دال سيكو، ووكونستانزا تابوش، وناعومي ألفيني، وزهرة موسى، وجايا بهاتاشارجي. ومن داخل المعهد، قامت كارولين دانلوي بتنسيق إنتاج وترجمة التقرير، وقامت سوزان كوران بتحرير النص، ولاتيتود بتصميم الغلاف والإخراج الداخلي للتقرير، وقد قامت ميريك بتنفيذ أعمال الترجمة والإخراج والطباعة للنسخة العربية من التقرير.

قام الكتاب التالية أسماؤهم بإعداد الأبحاث المرجعية للتقرير: بروك أكرلي، وسيسيل أمبرت، وباولا أزنار، وأمريتا باسو، ورازيل باسو، وجو بيال، وجونسييلي بيريك، وسافيتري بيسنات، وفرجينيا بوفير، ومونيكا بويد، وإليسا براونشتاين، وروزاليا كورتيس، وبيننا ديكوستا، وكارمن دينا دير، ونجون ديوب،

بانجورا، وثانديكا مكانداوير، وبيتر أوتينج لمساهماتهم الففقرية الكبيرة في التقرير. وقدمت جنيفر فريدمان مدخلات قيمة حول إنتاج ونشر التقرير. وندين بالشكر أيضاً إلى جوزفين جرين - بيتس، وسيلفي برينكميجر-ليو، ووندي سالفو، اللاتي قدمن دعماً إدارياً خلال كل مراحل المشروع.

ويود معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية أن يتقدم بالشكر إلى الاتحاد الأوروبي، وقسم الأبحاث والتعاون في الوكالة السويدية الدولية للتنمية، ومركز البحوث للتنمية الدولية (كندا)، وحكومة هولندا على الدعم المالي الذي قدم لإعداد هذا التقرير.

والنزاع بجامعة أوبسالا بالسويد بتقديم مساعدة قيمة في تحليل البيانات الخاصة بالنزاع المسلح حول العالم.

قدمت نايلا كابير وجورجينا وايلين، بوصفهما محكمتان من الخارج، تعليقات قيمة على مسودة التقرير. كذلك تلقينا تعليقات ومدخلات مفيدة من الأفراد التالية أسماؤهم: بورشوتان أجاوال، وديبي بودلندر، وستيفاني بارينتوس، وداميني بوتاليا، ومونيكا داس جويتا، وديان إلسون، وياكين إرتورك، وفريندا جروفر، وشرين حسيم، وسابها حسين، وإليزابيث جيلين، وروب جنكنز، وساتياكام جوشي، وجمال كيدواي، وفراسيس لود، ومورين ماكنتوش، وأمينة ماما، وكافيتا بونجابي، ودزودزي تسيلكاتا، ودليلب سيميون، وريتشا سنج، وأماندا سلوات، ومارثا والش، وأن وايتهيد.

قدم فريق البحث في معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية تعليقات قيمة. ونتوجه بالشكر الخاص إلى يوسف



المقدمة

وقد لعبت الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها حقبة التسعينيات من القرن الماضي، دوراً محورياً في التحليل الذي نقدمه هنا. فحتى لو لم تكن تلك الإصلاحات قد تعاملت بشكل مباشر مع المساواة بين الجنسين، فإنها قد لقيت الكثير من إنعام النظر، من زاوية النوع الاجتماعي. ويتمثل أحد أسباب ذلك، في أن تلك الإصلاحات، أياً كان مسارها ونواياها، كانت لها تأثيرات هائلة على العلاقات بين الجنسين وعلى رفاه المرأة. وعلى الرغم من أن مهمة تقييم التقدم في المساواة بين الجنسين تفرض الكثير من التحديات، فلا شك في أن بعض التقدم المهم قد حدث في الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة. ومن بين أهم تطورات العقد الماضي نمو وجود المرأة في المجال العام، سواء بوصفها فاعلة سياسية في الهيئات التشريعية الوطنية، أو في منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، أو بوصفها فاعلاً اقتصادياً يتزايد ظهوره في قوة العمل المأجور وفي تدفقات الهجرة. كان هناك تحسن كبير في معدلات التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي والثانوي أيضاً. كذلك بذلت النساء في الحكومة والهيئات التشريعية في العديد من البلدان جهداً كبيراً في جعل القوانين الوطنية أكثر استجابة لحقوق المرأة، مستفيدين في ذلك من الضغوط السياسية التي مارستها الحركات النسائية. على أن التقرير توصل إلى أن التقدم لم يكن متساوياً، وبالتالي، يجب التعامل مع النتائج الإيجابية في ضوء استمرار عدم المساواة بين الجنسين ووجود بيئة اقتصادية وسياسية غير مواتية. شهدت السنوات الماضية إعادة تقييم لدور الدولة، وإعادة اكتشاف للسياسات الاجتماعية، وإيمان جديد بأن المؤسسات و"الحكم الرشيد" ضرورة لدفع التنمية وتنشيط القطاع الخاص. ولكن، على الرغم من أن ذلك قد جعل "إجماع واشنطن" أكثر قبولاً، فإن حزم الإصلاحات السياسية الأكثر تنوعاً لا تزال تحتفظ ببعض العناصر الأساسية في الاقتصاد الأصولي - تحرير التجارة والتحرير المالي، والسياسات النقدية والمالية التقييدية

كان مؤتمر المرأة العالمي الرابع، الذي عقد في بكين في سبتمبر / أيلول 1995، علامة بارزة في طريق الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق المزيد من التقدم في مجال حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة بكل أبعادها. وبعض مضي عشر سنوات، لا بد أن العديد من الأطراف الفاعلة حول العالم تنعم النظر الآن في الإنجازات التي تحققت خلال العقد الأخير.

وتمثل الدافع وراء إصدار هذا التقرير في الاعتراف بأن التيار العام لمناقشات السياسة الدولية حول بعض أهم القضايا الملحة في زماننا والتي تلقى معارضة - التحرر الاقتصادي، والمقرطة وإصلاح أساليب الحكم، والهوية والصراع - يفتقر إلى الدراية المنظمة بالمعارف التي أفرزتها الأبحاث والدراسات الأكاديمية التي تدور حول النوع الاجتماعي. وعندما كانت المنظمات والباحثون المهتمون بما أحرز من تقدم على مستوى العالم فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين - داخل وخارج نظام الأمم المتحدة على حد سواء - يقومون بإعداد تقويم (بكين + 10) الذي طلبته الجمعية العامة للأمم المتحدة في يونيو / حزيران سنة 2000، ليصدر في عام 2005، تبين أن الصيغة الملائمة لملء هذا الفراغ هي إصدار تقرير مستند إلى الأبحاث العلمية.

كان "معهد الأمم المتحدة لأبحاث التنمية الاجتماعية UNRISD"، وهو معهد بحثي مستقل داخل منظومة الأمم المتحدة، وله برنامج أبحاث مستمر حول بُعد النوع الاجتماعي في التنمية، هو الطرف المناسب لتقديم مساهمة مفيدة، مستندة إلى البحث العلمي، في عملية إعادة التفكير والمناقشة هذه، تتناول قضايا صعبة وخلافية تشغل حالياً بال العديد من الناس حول العالم. ومع اعتماد المعهد، في تقريره، على برنامج الأبحاث السابقة والجارية حول النوع الاجتماعي، تم تكليف طائفة واسعة من الباحثات النسويات من مختلف القارات والمناطق، خاصة من الجنوب، بإعداد أوراق بحثية حول خلفيات الموضوع: فكان عملهم هذا شديد الإثراء للمحتوى الضخم للتقرير.

الشديد بأن ترى قدرات الدولة ومساءلتها قد تعززت. ومع ذلك، يظل الخطر الذي يخشاه الكثيرون من إصلاحات الحكم الرشيد الحالية يتمثل في أن الأشكال المجردة للإصلاح والخطط المؤسسية الموحدة التي تفرضها على الدول النامية قد لا تؤدي حتى إلى إنعاش القطاع الخاص، ناهيك عن تحسين المساواة الاجتماعية.

في العقود الأخيرة، شهدت كل الدول، تقريباً، تعميقاً لعدم المساواة مع إحكام سياسات الاقتصاد الكلي الخاصة بالليبرالية الجديدة لقبضتها، وتهميشاً للقيم التي كانت مقبولة في السابق، مثل المساواة وإعادة التوزيع. وكثير من السياسات السائدة - تحرير التجارة والتحرير المالي، وسياسات التقييد النقدي والمالي، والحق في الرفاه القائم على السوق - أصبحت معوقاً أمام تحقيق الأهداف التي تم الاتفاق عليها في المؤتمرات العالمية التي شهدتها التسعينيات، بما فيها بكين. والواقع أنه كما يشير عنوان هذا التقرير، سوف يكون تحقيق المساواة بين الجنسين والعدالة بينهما شديد الصعوبة في عالم يزداد تفاوتاً. وفي الذكرى العاشرة لمؤتمر بكين، لن تأخذ الحركات النسائية في اعتبارها الهيمنة المستمرة للأيديولوجيات والسياسات الغافلة عن الهموم التنموية والتفاوت فحسب، بل كذلك التحديات التي تفرضها التغيرات الأخيرة في الجيوسياسية والأشكال الجديدة من سياسات الهوية الدينية. ويخشى كثيرون أن تجازف طموحات المرأة الخاصة بالتغيير الاجتماعي بالتراجع لمصلحة الهموم الأمنية: إذ يبدو الإطار التعددي الذي جاهدت من خلاله الشبكات النسائية المتعددة للقوميات لرعاية نظام عالمي لحقوق المرأة على مر السنين هشاً في الوقت الراهن. وهناك خطر أنه في المناخ الأيديولوجي المستقطب: حيث تلوح الهموم الأمنية بصورة كبيرة ويحال دون أية معارضة داخلية، سوف يكون من الصعب

- مع إضافة أجندة "الحكم الرشيد" إليها. أفرزت سياسات الاقتصاد الأصولية نتائج مخيبة للآمال، حتى في تقدير مصممها. فقد ازداد عدم أمان الأرزاق في الريف في الحالات التي تزامن فيها تقليص الدولة لدعمها للزراعة المحلية مع التعرض المتزايد للمنافسة من جانب المنتجين الكبار المتمتعين بالدعم. ويتزايد عدم الأمان حول العالم أيضاً مع نمو الاقتصاد غير الرسمي الذي تتركز فيه النساء إلى حد بعيد. ويعني هذا تزايد عدم استقرار فرص العمل وقدر أكبر من عدم أمان سبل العيش. وفي ظل برامج الصحة العامة والرعاية الاجتماعية الضعيفة والبنى التحتية الهشة التي لا تحظى بالتمويل الكافي، زاد عبء توفير الرعاية غير المجورة على النساء والفتيات بصورة كبيرة بلغت مستويات غير مقبولة، في أفريقيا جنوب الصحراء: حيث يحصد مرض نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز أعداداً مذهلة من الأرواح.

سوف تبقى المساواة بين الجنسين حلمًا بعيد المنال لدى غالبية النساء، طالما ظل السوق هو الحكم الرئيسي للسياسة. فالوصول إلى المساواة بين الجنسين يتطلب تعزيز السياسة التي يمكن مساءلتها ووجود نظم شاملة لتقديم الخدمات الاجتماعية. وهو ما يعني الاستثمار في خدمات صحة عامة وتعليم تعمل بكفاءة ومتاحة للجميع، كما يعني أيضاً وجود معايير عمل وحقوق تحمي تشغيل المرأة وظروف عملها، بالإضافة إلى الاستثمار في توفير الحكومة لطائفة من الخدمات التكميلية التي تدعم اقتصاد الرعاية.

منذ وقت طويل، ركز الدارسون والنشطاء من الجنوب على عملية مخرطة الدولة وبناء قدراتها ومساءلتها أمام مواطنيها. وتشير الصعوبات التي واجهتها المرأة في دفع تشريعات المساواة بين الجنسين وتميرها لتصبح قوانين وتنفيذ، إلى اهتمام المرأة

التحدي هو استخدام مكاسب المرأة فيما يتعلق بحضورها السياسي لجعل سياسات الدولة، وممارساتها، وأنماط إنفاقها أكثر استجابة لاهتمامات كل النساء.



ثانديكا مكانداوير

المدير

ديسمبر / كانون أول 2004

الحفاظ على الفضاءات المستقلة التي كانت ضرورية إلى حد كبير لحيوية الحركات النسائية.

هناك ثلاث رسائل في غاية الأهمية تصدر عن هذا التقرير. أولها تلقي الضوء على مخاطر أسلوب التفكير الأحادي الذي تنبثق فيه الدلالات السياسية عن مبادئ أولية. فالنتائج الواقعية تتحكم فيها، وبشدة، عوامل محددة تجعل للسياسات المماثلة نتائج شديدة التباين تبعاً لتباين الظروف. فالاعتقاد في أن تحرير أسواق العمل سوف يفيد الجماعات الاجتماعية المحرومة بشكل مباشر - على سبيل المثال - عن طريق أنظمة أسواق العمل القائمة، لا يدعمه الدليل الواقعي. في جل الحالات التي حدث فيها تحسن، كان يعود هذا التحسن إلى طائفة من السياسات التكميلية، شملت الإجراء الإيجابي، والاستثمار الخاص في التنمية البشرية وفي البنية التحتية الاجتماعية.

ويتمثل الدرس الأساسي الثاني في أهمية التعامل مع قضايا إعادة التوزيع، والحماية الاجتماعية، والإنتاج، وإعادة الإنتاج بشكل متزامن. وما زالت السياسة الاجتماعية، اليوم، منفصلة إلى حد بعيد عن السياسة الاقتصادية، وما تزال يُنظر إليها على أنها نوع من التخفيف من التكاليف الاجتماعية للتحرير الاقتصادي غير المحكوم بأي قيود. هناك حاجة إلى إعادة التفكير في السياسات الاقتصادية ومزيد من المحاولات الجادة لإدماج السياستين الاجتماعية والاقتصادية معاً.

ثالثاً، يحدد النجاح في المجالين الاقتصادي والاجتماعي "نوعية" الديمقراطية. ويذهب التقرير، بوضوح، إلى أن المكاسب السياسية الجمة التي جنتها المرأة في العقود الأخيرة أتت عليها الفشل في مجال السياستين الاجتماعية والاقتصادية، والذي جعل حياة معظم النساء، ومن تعلنهن، غير آمنة. وبالتالي، يظل